الأمم المتحدة

A/C.3/63/SR.6

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والستون

Distr.: General
24 December 2008
Arabic
Original: French

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة السادسة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد بيرالتا (نائب الرئيس ..... (باراغواي)

المحتويات

البند ٩٧ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية (تابع)

البند ٩٨ من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

08-54299 (A)

في غياب السيد مايور (هولندا) تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد بيرالتا (باراغواي)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

البند ٩٧ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية (تابع) (A/63/87، و A/63/89، و A/63/90، و A/63/99، و A/C.3/63/L.2)

البند ٩٨ من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات (تابع) (A/63/111)

١ - **السيد موبوري - مويتا** (كينيا): أشار إلى ما قطعه المشاركون في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ على أنفسهم من التزامات بتعزيز مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وأعلن موافقة وفده على التوصيات التي طرحها الأمين العام في هذا الصدد في تقريره (A/63/111)، وعلى الخطوط العريضة لتقرير الأمين العام عن المعهد الأفريقي المعني بمنع الجريمة ومعاملة المجرمين (A/63/87). وأضاف أن كينيا، بفضل برامج المساعدة التقنية المختلفة التي وضعها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في مجال تدريب موظفي دوائر العدالة الجنائية والشرطة، قد تمكنت من تعزيز قدرتها على مكافحة الجريمة عبر الوطنية والاتجار بالمخدرات، وغسل الأموال، ومن وضع صكوك خاصة بالمنع والقمع. وأضاف أن بلده عضو في فريق شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي المعني بمناهضة غسل الأموال والذي يهدف إلى تنسيق العمل المضطلع به في هذا الميدان على صعيد المنطقة والتحقيقات بشأن الصلات بين الفساد، وغسل الأموال وتمويل الإرهاب؛ وقال إن كينيا تتصدى للفساد باتباع سياسة قوامها عدم التسامح على الإطلاق تتخذ بموجبها تدابير تشريعية وقمعية.

٢ - وعلى الصعيد الدولي، أعرب عن ارتياحه لاعتماد برنامج العمل من أجل أفريقيا (٢٠٠٦-٢٠١٠) مؤخرا وهذا البرنامج الذي يهدف إلى تعزيز سيادة القانون والسلطة القضائية في الدول الأفريقية، وناشد المجتمع الدولي أن يدعم تنفيذه. وذكر أن كينيا انضمت في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة عبر الوطنية المبرمة في حزيران/يونيه ٢٠٠٤ وبرتوكولاتها الثلاثة، وأنها تعمل في إطار التعاون الوثيق مع شركائها الدوليين ومع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على تنفيذ هذه الصكوك تنفيذا كاملا. ودعا الدول التي لم تصدق بعد على الصكوك المذكورة إلى أن تفعل ذلك.

٣ - **السيدة بلوم** (كولومبيا): قالت إن كولومبيا تؤيد الرأي الذي أعرب عنه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في التقرير العالمي عن المخدرات (٢٠٠٨) الذي جاء فيه أنه يجب إيلاء العناية على نحو أكثر اطرادا لخفض الطلب على المخدرات، وتعزيز تنمية وأمن البلدان المتضررة من جراء إنتاجها. وأكدت أن قلة فقط من بلدان العالم تأثرت مثل بلدها بمشكلة المخدرات وأن الدولة الكولومبية تصدت لهذه الآفة بأقصى قدر من الحزم. ففضلا عن التدمير القسري للمحاصيل، تشجع كولومبيا بالفعل نمطا آخر من أنماط التنمية حيث يستند عملها إلى برنامج ''عائلات حرس الغابات'' الذي شارك فيه منذ عام ٢٠٠٣ ما لا يقل عن ٥٠٠ ٩٧ أسرة تعيش في نظم إيكولوجية استراتيجية وإلى برنامج المشاريع الإنتاجية الذي تستفيد منه الأسر التي تخلت طوعا عن إنتاج المحاصيل المحظورة. وفي هذا الصدد، تحث كولومبيا البلدان المانحة على المشاركة بقدر أكبر في مشاريع التنمية البديلة، بما في ذلك المعاملة التفضيلية فيما يتعلق بوصول المنتجات البديلة إلى الأسواق. والواقع أن القضاء على آفة إنتاج وتسويق المخدرات، وعلى الأنشطة الإجرامية المرتبطة بها، مثل غسل الأموال والاتجار بالأسلحة، مسؤولية يجب أن يتحملها المجتمع الدولي بأسره.

٤ - **السيدة الجندي** (مصر): لاحظت في إشارة إلى البيانات المقدمة من المؤسسات المتخصصة مثل منظمة العمل الدولية، والمنظمة الدولية للهجرة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، أن السخرة والاتجار بالأشخاص، لم يختفيا من الوجود، بل أنهما ازدادا رسوخا في ظل العولمة رغم ترسانة القوانين الدولية التي تكافح الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وإزاء هذه الحالة، قررت مصر تنسيق العمل الذي تضطلع به على الصعيد الوطني وزارات وأجهزة مختلفة، واستهلال حملة ترمي من جهة إلى إدماج الصكوك الدولية التي هي طرف فيها في القوانين المحلية، ومن جهة أخرى إلى تعبئة الرأي العام وتدريب أفراد ذوي كفاءات مهنية وإلى منع الاتجار بالأطفال، وذلك بدعم من هيئات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها.

٥ - ونشطت مصر كذلك على الصعيد الإقليمي حيث ساهمت في اعتماد قرار في مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي الذي عقد في شرم الشيخ في تموز/يوليه ٢٠٠٨ اختار القادة الأفريقيون بموجبه العمل جماعيا من أجل أن تعتمد الجمعية العامة خطة عمل تهدف إلى منع وقمع الاتجار بالأشخاص، على نسق الاستراتيجية التي صممتها الجمعية العامة لمكافحة الإرهاب الدولي. وستتولى المجموعة الأفريقية، التي تقوم مصر بتنسيق أنشطتها في مجال حقوق الإنسان، تقديم مقترح إلى مجموع الدول الأعضاء، في وقت قريب، بشأن هذا الموضوع.

٦ - **السيد الحبيب** (إيران): قدّم وصفا للآلية الهائلة التي أقامها بلده لمنع نقل المخدرات الآتية من أفغانستان عبر بلده ألا وهي: نشر قوات عسكرية بأعداد كبيرة، وتخصيص موارد مالية ضخمة، وتشييد مواقع محصّنة، وتعزيز الضوابط الجمركية، وبناء حواجز وجدران وهياكل أخرى لمنع مرور قوافل المهربين، بالإضافة إلى أنشطة الاستعلامات واختراق صفوف المهربين. وقد كانت النتائج على قدر الإمكانات المسخرة لهذا الغرض؛ وبالفعل، احتُجزت كميات كبيرة من الأفيون والهيروين والمورفين والقنّب الهندي، وتم القضاء على العديد من شبكات المهربين.

٧ - وبخصوص التعاون الدولي، الذي لن يمكن بدونه التغلب على آفة الاتجار بالمخدرات، قال إن إيران تتعاون بصورة نشطة مع جيرانها وكذلك مع بلدان طريق البلقان، وشاركت في مؤتمرات واجتماعات عديدة معنية بهذه المسألة، وتبادلت المعلومات بصورة خاصة مع الدوائر المختصة الأفغانية والباكستانية. وفي إطار المبادرة الثلاثية التي استُهلت مع هذين البلدين، تم تنظيم عمليات مشتركة ومنسقة. وأشار في ختام بيانه إلى أن مشكلة المخدرات المنتجة في أفغانستان لا تهم البلدان المجاورة فقط وأن إيران التي تكرس موارد هامة لمكافحة هذه الآفة لا يمكنها أن تعمل منفردة.

٨ - **السيد غايسيناك** (بيلاروس): قال إن بلده يأمل أن تتم تعبئة المجتمع الدولي لمكافحة الاتجار بالأشخاص، واقترح أن يُتخذ قرار في أقرب الآجال في الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة لكي تبدأ المفاوضات بهدف إنجاز خطة عمل للأمم المتحدة تتضمن مجموعة من التدابير ذات الأولوية التي يتعين على الدول الأعضاء أن تتخذها لتنسيق مكافحة الاتجار بالأشخاص. وأضاف أن من شأن خطة من هذا القبيل، عالمية النطاق، أن تشجع الدول الأعضاء على التقيد على نحو أفضل بالواجبات المنوطة بها بموجب الصكوك الدولية التي انضمت إليها. ونوّه بالقرار الذي اتخذه الاتحاد الأفريقي في دورته العادية الحادية عشرة بالشروع في مفاوضات بغية وضع مثل هذه الخطة [Assembly/Au/Dec.207 (XI)]. وقال إن بيلاروس، التي ستقدم مشروع قرار بشأن ''تحسين التنسيق لمكافحة الاتجار بالأشخاص'' في الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة للمساعدة في التعجيل بإعداد خطة العمل المذكورة، تناشد

الدول الأعضاء أن تنسق النهج الذي تتوخاه في تناول هذا الموضوع سواء من حيث جوهر هذا الصك أو شكله.

٩ - **السيد فرومّالت** (ليختنشتاين): قال إنه سيتناول في بيانه مكافحة الجريمة المنظمة والفساد، والمساعدة التقنية والمالية. وأوضح أن بلده قد سن مجموعة هامة من القوانين وعزّز مؤسساته لمواجهة التحديات الناجمة عن الجريمة المنظمة والفساد. وأضاف أن ليختنشتاين، بوصفها جزءا من الفضاء الاقتصادي الأوروبي، أدمجت في قوانينها الداخلية عددا كبيرا من قواعد الاتحاد الأوروبي (''مكاسب الجماعة''). وقد صدّقت كذلك، في شباط/فبراير ٢٠٠٨، على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وعلى اثنين من بروتوكولاتها. وبمجرد أن يُعتمد التشريع الوطني، سيتسنى لليختنشتاين التعجيل بإجراءات تبادل المساعدة القضائية. وأضاف أن بلده وقّع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ومن المتوقع أن يُكمل عملية التصديق في نهاية عام ٢٠٠٨.

١٠ - وأعلن أن بلده، الذي يدعم ماليا أعمال مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ساهم في إنشاء خلية للاستعلامات المالية في قيرغيزستان في إطار البرنامج العالمي لمكافحة غسل الأموال. وليختنشتاين، التي أقامت تعاونا مثمرا مع البرنامج العالمي لمكافحة الإرهاب، التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، تود مواصلة دعمها لأعمال المكتب في ميادين مكافحة غسل الأموال، والفساد، والإرهاب.

١١ - **السيدة عبد الحق** (الجزائر): قالت إنه، بعد مرور ١٠ سنوات على انعقاد الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة التي حشد فيها المجتمع الدولي جهوده لاعتماد إعلان يهدف إلى تعزيز مكافحة المخدرات، يلاحظ أنه تم إحراز تقدم ملموس صوب بلوغ الأهداف المقررة. وبحسب ما أفادت به لجنة المخدرات وما جاء في تقرير الأمين العام (A/63/111)، يبدو أن مستوى استهلاك المخدرات أصبح مستقرا على الصعيد العالمي وأنه في انخفاض في البلدان التي اعتمدت استراتيجية ثابتة لخفض الطلب.

١٢ - ورأت أن البلدان تحتاج لبيانات إحصائية أحدث لكي تكون لديها رؤية شاملة أفضل لتجارة المخدرات ولكي تكيّف مكافحتها لها تبعا لذلك. ولاحظت أنه سيكون من المفيد كذلك إجراء تقييمات للسياسات التي تشجع نوعا آخر من التنمية على الصعيد الوطني وعلى النطاق العالمي، تتخذها لجنة المخدرات أساسا لتحديد ممارسات مرجعية ولتصحيح الأخطاء المحتملة. ومن جهة أخرى، ستكون تلك التقييمات متماشية من حيث الاتجاه مع مبدأ المسؤولية المشتركة.

١٣ - ولاحظت أن الجزائر تفي بمسؤولياتها كاملة في مكافحة المخدرات: حيث أنشأت ديوانا وطنيا لمكافحة المخدرات والإدمان وصدّقت على اتفاقيات الأمم المتحدة الثلاث المتعلقة بهذا الموضوع وحولت أحكام تلك الاتفاقيات على الصعيد الوطني، إلى إجراءات (١) زاجرة باعتماد قانون رادع يرمي إلى منع استهلاك المخدرات والاتجار بها. والمعاقبة عليهما؛ و (٢) لمعاملة المدمنين بالتكفل بهم اجتماعيا وصحّيا؛ و (٣) للوقاية، من خلال برامج توعية. وبالإضافة إلى ذلك، تم تعزيز الإطار القانوني الوطني باعتماد قوانين محددة تهدف إلى مراعاة الصلات التي تَبيّن وجودها بين الاتجار بالمخدرات وأشكال أخرى للجريمة مثل الإرهاب وغسل الأموال والاتجار بالأشخاص.

١٤ - وأضافت أن الجزائر تعتبر أن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها الإضافية تتيح جهازا قضائيا تاما لمكافحة هذه الظاهرة، وقد اهتدت الجزائر بها في إعداد واعتماد قوانين لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والفساد، ومؤخرا لمكافحة الاتجار بالبشر،

وزرع الأعضاء والاتجار بها، والجريمة الحاسوبية، واختطاف الأطفال. وأوضحت أن هذه القوانين تهدف في نفس الوقت إلى منع هذه الظواهر وإلى حماية الضحايا وملاحقة المجرمين.

١٥ - وقالت في ختام بيانها إن الجزائر ترى أن تحقيق التواؤم بين التشريعات المتعلقة بمكافحة الجريمة سيسمح بسد الفجوات وبتسوية أوجه التضارب الناتجة عن التفاوتات على صعيد المعايير، وأن المنظمات الإجرامية تستفيد من تلك التفاوتات. وأكدت أن وضع حد لذلك يقتضي تصديق الجميع على صكوك الأمم المتحدة، وهو ما تصبو إليه الجزائر.

١٦ - **السيد سيتا** (رئيس المعهد الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين) أشار إلى أن مهمة المعهد تتمثل في تعزيز منع الجريمة ومكافحة الإجرام في البلدان الأفريقية، من أجل تعزيز التنمية المستدامة بتدعيم القدرات والتعاون وتطوير مؤسسات نظم العدالة الجنائية والمجتمعات المدنية.

١٧ - وأضاف أن المعهد يضطلع بأنشطة في ثلاثة ميادين ذات أولوية: التنمية، ولا سيما بواسطة أنشطة لتدريب ذوي الكفاءات وموظفي العدالة الجنائية بهدف تعزيز تطبيق المعايير الدنيا المطابقة لمعايير الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، والمساعدة على تحقيق سيادة القانون وفعالية الخدمات المقدمة في مجال العدالة الجنائية، وتوفير المساعدة التقنية للدول الأعضاء بناء على طلبها بقصد دعم برامجها في مجال منع الجريمة ومكافحة الإجرام؛ وإقامة مركز امتياز لمنع الجريمة والتنمية المستدامة يتولى دعم التدريب والبحث وإعداد السياسات وتبادل الطلبة فيما بين البلدان الأفريقية ومع بلدان أخرى. وفضلا عن ذلك، ينجز المعهد دراسات ومشاريع عديدة حول مواضيع مثل إعادة تأهيل السجناء، والاتجار بالأشخاص، والجريمة الحاسوبية، والعنف ضد المرأة.

١٨ - وأضاف أن المعهد يوصي اللجنة الثالثة بأن تدرج في تقريرها إلى الجمعية العامة طلبا تشجّع فيه الدول الأعضاء على بذل قصارى جهدها لأداء واجباتها إزاء المعهد ولدعم إنشاء مركز الامتياز الذي يعتزم إقامته.

١٩ - **السيد دالّ أوغليو** (المنظمة الدولية للهجرة): قال إن المنظمة الدولية للهجرة تعتقد اعتقادا راسخا أن الإدارة الإنسانية والمنظمة تنظيما محكما للهجرات تخدم في نفس الوقت مصالح المهاجرين ومصالح المجتمع. ولم تنفك المنظمة تناضل منذ ١٥ عاما في التصدي للاتجار بالأشخاص، وقامت، في جملة أنشطة أخرى، بتقديم المساعدة لأكثر من ١٥ ٠٠٠ ضحية. ونظرا لتعدد أبعاد الاتجار بالأشخاص الذي عكس أيضا المسائل المتصلة بالهجرة والعمل والعدالة الجنائية، ترى المنظمة الدولية للهجرة أن الشراكات، بما فيها التعاون فيما بين المؤسسات، تشكل عنصرا لا غنى عنه لكل عمل ناجح في هذا الميدان، إلى جانب المنع والحماية والملاحقات القضائية.

٢٠ - وأوضح أن المنظمة تركز في أنشطة مكافحة الاتجار التي تضطلع بها على طائفة كاملة من تدابير تقديم المعونة للضحايا والمساعدة المباشرة على إعادة الإدماج؛ وعلى التعاون التقني من أجل تنمية قدرات المؤسسات الحكومية وغير الحكومية الرئيسية الضالعة في مكافحة الاتجار بالأشخاص؛ وعلى تعزيز الحوار والتعاون على الصعيدين الدولي والإقليمي. وأضاف أن المنظمة، العضو المؤسس للفريق العالمي المعني بالهجرة والفريق المشترك بين المؤسسات للتعاون في مكافحة الاتجار بالأشخاص، تدعم كذلك عدة مبادرات عالمية أخرى، منها مبادرة الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص. وهي تؤيد إنشاء آلية لتبادل المعلومات تضم مؤسسات العالم بأسره، وإعداد خطة عمل عالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص.

٢١ - وأكد أن الاتجار بالأشخاص لا يمثل ظاهرة منعزلة بل يندرج في السياق الأعم للهجرات. وبالتالي، فإن أصعب ما يتعين على البلدان تحقيقه هو التوصل إلى توازن دقيق بين تشجيع الهجرة والتحكم فيها. وبما أن إدارة الهجرات وثيقة الارتباط بأمن الحدود، فإن المنظمة الدولية للهجرة تتعاون مع الدول لإقامة أنظمة عصرية لمراقبة الحدود وتحسين الجانب الأمني فيما يتعلق بوثائق السفر، ولتبادل المعلومات، والتدريب والحوار فيما بين الحكومات. وهي تساعد كذلك الوزارات المكلفة بشؤون الهجرة على تعزيز الوسائل المتاحة لها لأغراض التحقيق والتحليل.

٢٢ - وأوضح أن المنظمة تؤيد بروتوكولات باليرمو وأن مساعدتها التقنية للحكومات تهدف بصورة متزايدة إلى تعزيز قدرة تلك الدول على إنفاذ القوانين المتعلقة بالهجرة وعلى كشف وملاحقة المنظمات الإجرامية الضالعة في أنشطة الاتجار بالأشخاص.

٢٣ - ومن جهة أخرى، تعمل المنظمة بصورة متزايدة في إطار من الشراكة، ولا سيما مع مركز الأمم المتحدة المعني بالشركات عبر الوطنية، والإنتربول، ومنظمة الطيران المدني الدولي، والوكالة الأوروبية تحقيقا للتعاون العملي فيما يتصل بالحدود الخارجية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

٢٤ - **السيد وولف** (جامايكا): تكلم باسم الجماعة الكاريبية فأعرب عن الارتياح للتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام (A/63/99) وضم صوته إلى النداء الداعي إلى تعزيز قدرات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في مجال التعاون التقني لكي تصبح أنشطة المساعدة التقنية التي يضطلع بها في الميدان، والتي تتناول بالخصوص مكافحة الجريمة المنظمة والفساد والاتجار بالأشخاص والإرهاب وتمويله، جزءا لا يتجزأ من البرامج القائمة في تلك الميادين. وفضلا عن ذلك، لم تنفك المساعدة التقنية المقدمة في إطار منع الإرهاب تنمو في أثناء الفترة قيد النظر، وإن كانت الجماعة تقر بضرورة مكافحة هذه الآفة بجميع الطرائق الممكنة، فهي تؤكد على أن تخصيص الموارد للعمل في هذا الميدان لا يجب أن يتم على حساب ميادين عمل أخرى ذات أهمية أساسية مثل تعزيز القدرة المؤسسية لآليات قمع الجريمة.

٢٥ - ولاحظ أن الجريمة والاتجار بالأشخاص لا توقفهما أي حدود، وقال إنه يجب اعتماد نهج متعدد الأطراف والأبعاد ومنسق للتصدي لآثارهما. وفي هذا السياق، تؤيد الجماعة الكاريبية اعتماد استراتيجية مكافحة متعددة الأشكال ومتكاملة ومتوازنة تقوم على أساس الإقرار بمبدأ المسؤولية المشتركة وتتوافق تماما مع أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

٢٦ - وبسبب اتساع نطاق ولاية مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، أصبح ضروريا زيادة حجم الموارد المدرجة في ميزانيته العادية، التي تمثل حاليا أقل من ١ في المائة من ميزانية الأمم المتحدة. وأعلن تأييد الجماعة بالتالي للنداء الذي وجهه الأمين العام في تقريره (A/63/99) لتوفير موارد كافية للمكتب.

٢٧ - ولاحظ أن وقع الجريمة المنظمة عبر الوطنية والتجارة الدولية للمخدرات شديد الوطأة على منطقة البحر الكاريبي؛ ولذلك فإن الجماعة الكاريبية تعرب مرة أخرى عن استيائها لغلق المكتب الإقليمي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في بربادوس، الذي كان يقدم الخدمات لـ ٢٩ دولة وإقليما. وأوضح أن هذا الإجراء يترك فراغا في هيكل منع الجريمة ومكافحة المخدرات بالمنطقة، وستواصل الجماعة الكاريبية طلب أن تتراجع الجهات الفاعلة المعنية عن قرارها فتثبت بذلك أن اهتمامات سكان منطقة البحر الكاريبي ينظر إليها بعين الاعتبار بالتساوي مع اهتمامات أي مجموعة أخرى في الأمم المتحدة.

٢٨ - وقال من جهة أخرى، إن بلدان الجماعة الكاريبية التي لا تصنع الأسلحة ولا تستوردها، تعاني رغم ذلك من آفة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الخفيفة والصغيرة وذلك، بصفة رئيسية، بسبب عوامل خارجية وبحكم موقعها الجغرافي الخاص. ولاحظ أن الصلة الوثيقة القائمة بين الاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة الخفيفة والصغيرة والجريمة المنظمة عبر الوطنية ثابتة بوضوح وأن أي إجراءات هادفة إلى مكافحة هذه الآفات، سواء على الصعيد الوطني أو الإقليمي أو الدولي، يجب أن تكون متعددة الأبعاد ومتضافرة.

٢٩ - وأضاف أن الجماعة الكاريبية تقر بأن المسؤولية عن منع الجريمة وتحقيق العدالة الجنائية تقع في المقام الأول، على عاتق الحكومات الوطنية وبأن التعاون الإقليمي يكتسي أقصى أهمية في المنطقة التي تكثر فيها الثغرات في الحدود البحرية للبلدان. وفي هذا الصدد، قرر رؤساء حكومات الجماعة الكاريبية في عام ٢٠٠٧ أن يجعلوا من الأمن الدعامة الرابعة للجماعة وأن يوسّعوا نطاق التكامل الإقليمي ليتجاوز حدود الشؤون الاقتصادية ويشمل تعزيز الأمن في المنطقة.

٣٠ - وأكد من جهة أخرى أن الطرد الجماعي للمجرمين من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية ما زال يتسبب في زعزعة استقرار مجتمعات المنطقة. ويمثل هذا الطرد، في نفس الوقت، خطرا على أمن البلدان التي يتوجه إليها هؤلاء المجرمون وعلى تنظيم ومراقبة الأمن على الصعيد العالمي، فضلا عن آثاره النفسانية - الاجتماعية ليس فقط على الأشخاص المطرودين، بل وكذلك على أفراد أسرهم، ولا سيما الأطفال.

٣١ - وأشار إلى أن رؤساء حكومات الجماعة الكاريبية ومجلس وزراء الأمن الوطني وإنفاذ القوانين اعتمدوا في عام ٢٠٠٨ عدة مبادرات مشتركة بين القطاعات تتضمن بوجه خاص صياغة استراتيجية لتبادل المعلومات عن مشتريات القوات المسلحة وقوات الأمن بالدول الأعضاء، وزيادة استخدام تقنيات الاستشعار، وإجراءات الردع، وضبط المخدرات وتعزيز قدرات الاستشعار والمراقبة لعمليات نقل الأسلحة.

٣٢ - وقال إن الجماعة الكاريبية، ما زالت، رغم الصعوبات التي يواجهها أعضاؤها، شديدة التمسك بتعددية الأطراف وأن عددا كبيرا من أعضاء الجماعة أطراف في مختلف الاتفاقيات والبروتوكولات المتعلقة بالإرهاب وبمراقبة المخدرات ومنع الجريمة.

٣٣ - وبخصوص الاتجار بالأشخاص، ترى الجماعة الكاريبية أن إحدى الوسائل الأكثر فعالية للتصدي إلى هذه المشكلة تتمثل في إقامة تعاون مستمر متعدد الأطراف، إقليمي وثنائي، مع التأكيد على تعزيز القدرات وتبادل المعلومات.

٣٤ - **السيدة ساهوسارونغسي** (تايلند): قالت إن حكومتها تولي أهمية كبيرة لتعزيز التعاون الدولي في ميادين منع الجريمة، والعدالة الجنائية، والمراقبة الدولية للمخدرات. وأضافت أن بلدها، ما برح يعمل جاهدا، في سياق مكافحته للمخدرات والجريمة، على تعزيز نظامه القضائي وقدراته المؤسسية وأنه يؤكد على إقامة شبكات إقليمية، وعلى مشاركة المجتمع المدني.

٣٥ - وأكدت أن تايلند مصممة تماما على مكافحة أعمال العنف المرتكبة ضد النساء وتعيد تأكيد تأييدها للقرار ٨٦/٥٢ الذي اعتمدت به الجمعية استراتيجيات وتدابير نموذجية محددة متعلقة بالقضاء على العنف ضد المرأة في سياق منع الجريمة والعدالة الجنائية. وأشارت إلى أن الحكومة التايلندية ستتشرف في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ باستضافة اجتماع الخبراء الحكوميين الدوليين المكلف باستعراض وتحديث هذه الاستراتيجيات النموذجية التي تأمل أن تضاف

إليها عناصر جديدة، منها على وجه الخصوص تعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص.

٣٦ - وأوضحت أن عمل تايلند في ميدان الاتجار بالأشخاص يستند إلى المبادئ التوجيهية الثلاثة المتمثلة في الحماية والمنع والملاحقات القضائية، مع وضع حقوق الإنسان والضحايا في صميم الاستراتيجية. وتعتقد تايلند اعتقادا راسخا أنه، فضلا عن توفير الملاجئ المؤقتة للضحايا، يجب العمل على تطوير العقليات لكفالة أن ضحايا الاتجار بالأشخاص، لن تعتبرن ولن تعامَلن كمجرمات، ولمساعدتهن على الاندماج من جديد في المجتمع. وقد نقحت تايلند حديثا قانونها المتعلق بمنع الاتجار بالأشخاص والقضاء عليه، لجعله متوافقا مع البروتوكول الإضافي الرامي إلى منع وقمع الاتجار بالأشخاص، ولا سيما النساء والأطفال، والمعاقبة عليه. وهي مقتنعة، من جهة أخرى، بأهمية إقامة شراكات بين جميع الجهات الفاعلة المعنية وبمبدأ المسؤولية المشتركة.

٣٧ - وأضافت أن صاحبة السمو الملكي الأميرة باجراكيتيابها ماهيدول نصيرة متحمسة للحقوق الإنسانية للسجناء؛ وتهتم تايلند على نحو خاص بالمعاملة التي تحصل عليها السجينات، وقد تبادلت مرات عديدة المعلومات مع الدول الأعضاء عن أفضل الممارسات في هذا الصدد.

٣٨ - وقالت إن حكومة تايلند قد جعلت من مكافحة المخدرات إحدى أولوياتها الرئيسية، واستهلت في نيسان/أبريل ٢٠٠٨ حملة من أجل توخي نهج متكامل لمعالجة المشكلة يؤكد على تشديد إجراءات القمع وعلى إعادة تأهيل المدمنين، ووقاية الفئات الضعيفة ولا سيما الشباب، وزيادة مشاركة المجتمعات المحلية.

٣٩ - وأكدت أن تايلند تولي أهمية كبيرة للتعاون على المستويات الثنائي والإقليمي والمتعدد الأطراف في مكافحة المخدرات، وقد وقّعت بروتوكولات اتفاق مع جيرانها. وتتعاون تايلند أيضا مع البلدان الأخرى الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا بهدف تحويل المنطقة إلى منطقة خالية من المخدرات بحلول عام ٢٠١٥.

٤٠ - وأوضحت أن تايلند تسعى جاهدة للقضاء على مشكلة إنتاج المخدرات والاتجار بها واستعمالها، وذلك من خلال معالجة الأسباب العميقة وتنفيذ مشاريع تشجع نمطا آخر من التنمية وقد تم الإعراب عن التقدير على نطاق واسع للنتائج التي حققتها.

٤١ - ويواجه البلد كذلك المشكلة الخطيرة المتمثلة في انتشار المنشطات الأمفيتانية. وهي تشعر في هذا الصدد بالارتياح لتعاونها مع البلدان الأخرى في المنطقة لفرض رقابة صارمة على السلائف المستخدمة في تصنيع هذه المنشطات ومراقبة طرق المخدرات عن كثب. وتدعو تايلند إلى مواصلة هذا التعاون وتبادل المعلومات، وكذلك إلى القيام بدوريات مشتركة على الحدود.

٤٢ - **السيد روغاتشيف** (الاتحاد الروسي): قال إنه يجب تعزيز الدور المركزي الذي تؤديه منظومة الأمم المتحدة في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، والقيام، تحت رعاية المنظمة، بإعداد استراتيجية جماعية تضع أولويات جيدة التحديد توضع في الاعتبار في القرارات التي تتخذها المؤسسات المتخصصة ولا سيما لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية. ولاحظ أن هذا النهج يتوافق مع التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام (A/63/99). ومن بين الأولويات الاستراتيجية، أكد على مكافحة الإرهاب والفساد والاتجار بالأشخاص والجريمة الحاسوبية، وعلى اتخاذ تدابير ضد الغش والاتجار بالممتلكات الثقافية والموارد الطبيعية بصورة غير مشروعة وبالبيانات الشخصية. وأضاف أنه ينبغي إيلاء أهمية خاصة لتعزيز العدالة الجنائية وآليات التعاون القائمة على أساس اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها الإضافية.

٤٣ - وعلى الصعيد الوطني، أنشأ الاتحاد الروسي هيئة لمكافحة الفساد، وهو يقوم حاليا بإعداد مشروع قانون يرمي إلى تعديل التشريع الوطني لكي يضع في الاعتبار التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

٤٤ - وأعرب عن انشغال حكومة الاتحاد الروسي بالحالة في أفغانستان التي تظل أحد كبار منتجي النباتات المخدرات على الرغم من التقدم الذي تم إحرازه. وأكد أن التنسيق بين منتجي المخدرات والجماعات الإرهابية يزداد باستمرار، وقد أدرك عدد من البلدان ضرورة التصدي للتهديد الذي تشكله المخدرات الآتية من أفغانستان خارج حدود ذلك البلد. ومن الهام، من هذا المنظور، تنفيذ الاتفاقات المبرمة أثناء انعقاد مؤتمر موسكو الوزاري في عام ٢٠٠٦ بشأن الممرات التي يسلكها تجار المخدرات من أفغانستان، وذلك وفقا للقرار المعتمد في عام ٢٠٠٨ في الدورة الحادية والخمسين للجنة المخدرات المعقودة في فيينا. وأكد أنه يتعين بصورة خاصة إقامة نطاق أمني حول أفغانستان بهدف تقويض الأساس المالي لتجارة المخدرات. وأعرب عن ارتياح الاتحاد الروسي لاعتماد القرار ١٨١٧ (٢٠٠٨) الذي أيد فيه مجلس الأمن العمل المضطلع به لمكافحة إنتاج السلائف والاتجار بها في اتجاه أفغانستان.

٤٥ - وقال إن الاتحاد الروسي يدعو إلى التعاون بين المنظمات الدولية ولا سيما منظمة معاهدة الأمن الجماعي ومنظمة حلف شمال الأطلسي، ويأسف لعدم صدور رد فعل من البلدان الأخرى إزاء ندائه. وعلى نحو ما ذكره مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة في تقريره العالمي عن المخدرات (٢٠٠٨)، ينبغي إنشاء نظام عالمي لمراقبة المخدرات التوليفية غير المشروعة التي لم يعد استهلاكها مقصورا على أوروبا، وتعزيز قدرات الهياكل الإقليمية. وينبغي كذلك تحسين فعالية أنشطة الأمم المتحدة من أجل مكافحة المخدرات. ولكي يتسنى التصدي للتحديات، يجب اتخاذ تدابير لتنفيذ استنتاجات الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة. واختتم الممثل الروسي بيانه قائلا إن أفرقة الخبراء الحكوميين الدوليين ينبغي أن تنظر في هذه المسألة قبل انعقاد الاجتماع الوزاري في إطار الدورة الثانية والخمسين للجنة المخدرات في آذار/مارس ٢٠٠٩.

٤٦ - **السيد رستام** (ماليزيا): رأى أن الجريمة حقيقة مؤلمة تتخذ أشكالا مختلفة. وأضاف أن الجهود الوطنية لمنع الجريمة يمكن أن تترتب عليها آثار على المستويين الوطني والإقليمي وحتى المستوى الدولي. بيد أنه يتعين، لتوسيع نطاق المنع، تعزيز التعاون الدولي في هذا الميدان عن طريق تبادل المعلومات، وتعزيز القدرات، ونقل التكنولوجيات، وتهيئة مناخ تسوده الثقة. ولاحظ أن التعاون الثنائي بين البلدان التي تواجه نفس المشاكل يظل طريقة فعالة لمكافحة الجريمة عبر الوطنية. ويجب أن تتعاون البلدان وتتبادل المعلومات تبعا لاحتياجاتها، في إطار التشريع الوطني، ومع مراعاة سرية هذه المعلومات. ويجب كذلك إنشاء آليات قانونية: اتفاقيات، ومعاهدات، واتفاقات إقليمية أو ثنائية، ومذكرات تفاهم.

٤٧ - وقال إن ماليزيا تلاحظ بارتياح أن ١٤٧ بلدا صدّقت على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، التي سمحت بتوعية الحكومات بهذه المشكلة.

٤٨ - وأضاف أن الحكومة الماليزية منشغلة كذلك بالقرصنة في المياه الدولية والغارات المسلحة في البحر. وأوضح أن الوفد الماليزي يثير هذه المسألة في اللجنة الثالثة رغم أنه يجري النظر فيها في إطار بنود أخرى من جدول الأعمال، في محافل أخرى تابعة للجمعية العامة ولهيئات الأمم المتحدة، لأن هذه المشكلة تتطلب عملا منسقا على جميع المستويات والجبهات في إطار احترام القانون الدولي. وينبغي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن ينظر في هذه المسألة، على سبيل المثال، في إطار تقييم اتجاهات الجريمة المنظمة. وفضلا عن ذلك، فإن الترسانة المعقدة بصورة

متزايدة التي تُستخدم في القيام بأعمال القرصنة والغارات المسلحة في البحر يمكن أن تندرج في إطار الأعمال المتعلقة ببروتوكول اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية المتعلق بصنع الأسلحة النارية وقطع غيارها وعناصرها وذخائرها، والاتجار بها، بصورة غير مشروعة. ويمكن أيضا أن يُنظر في هذا الإطار في قضية غسل الأموال المدفوعة للقراصنة فدية للأسرى.

٤٩ - وأعرب عن رأي الوفد الماليزي بأن الأمين العام لم يذكر في تقريره (A/63/90) سوى جزء من المناقشات التي أجريت أثناء المناقشة المواضيعية المتعلقة بإعداد خطة عمل عالمية. وأضاف أن المناقشة المواضيعية والمناقشات التي أجريت فيما بعد في دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي الموضوعية لعام ٢٠٠٨ لم تؤد إلى ظهور أي توافق آراء بخصوص ما إذا كانت أفضل طريقة يتصدى بها المجتمع الدولي لهذه الحالة تتمثل في تطبيق البروتوكول الإضافي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية الرامي إلى منع وقمع الاتجار بالأشخاص ولا سيما النساء والأطفال والمعاقبة عليه، أو في إعداد خطة عمل عالمية. وقال إن هذين النهجين المختلفين للتعاون يعززان اعتقاد الوفد الماليزي بأن الحكومات يجب أن تواصل النظر في إمكانية تطبيق خطة عمل عالمية.

٥٠ - وأعلن أن نفاذ القانون الماليزي المتعلق بالاتجار بالأشخاص بدأ في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٨ وأن الحكومة ستصدق قريبا على البروتوكول الإضافي. وأضاف أن ماليزيا، ولو أنها لا ترفض فكرة وضع خطة عمل عالمية التي تدعو إليها دول أعضاء أخرى، لا تود البت في هذه المسألة قبل تحديد كل الفوائد التي يتيحها البروتوكول.

٥١ - وقال إن مكافحة الفساد أولوية وطنية بالنسبة لماليزيا. وهذا هو السبب الذي قامت من أجله في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ بتحويل هيئة مكافحة الفساد إلى لجنة منحتها قدرا أكبر من السلطات ومن الاستقلال. وأشار إلى أن بلده أودع في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ صكوك التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي سيبدأ نفاذها في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. وستواصل ماليزيا التعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لمنع وقمع الجريمة وللعمل على أن تسود العدالة الجنائية.

٥٢ - **السيد فاليرو** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قال إن مكافحة الاتجار بالمخدرات واستهلاكها تشكل بالنسبة لفنزويلا، البلد المجاور لبلدان منتجة للمخدرات وبلدان مستهلكة لها، مسألة ذات أولوية في إطار مشروع المجتمع المسمى مجتمع الاشتراكية البوليفارية القائم على أساس المساواة والعدالة والحرية والتضامن.

٥٣ - ووفقا لمبدأ المسؤولية المشتركة، اتخذت فنزويلا تدابير مختلفة، منها، على وجه الخصوص، سلسلة تدابير لمراقبة جميع السبل - الجوية والبحرية والنهرية والأرضية - التي يسلكها تجار المخدرات. وقد حققت جمهورية فنزويلا البوليفارية الأهداف المحددة في الإعلان السياسي المعتمد في الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة.

٥٤ - وقال إن الولايات المتحدة قد خوّلت لنفسها الحق في انتقاد السلطات الفنزويلية متظاهرة بأنها لا تعلم أن فنزويلا تخوض دون هوادة معركة في إطار استراتيجيات وأنشطة المنع والقمع التي أقرتها الهيئات الدولية، ولا سيما لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة تعاطي المخدرات، وهي استراتيجيات وأنشطة سمحت بتحقيق نتائج ملموسة. وأوضح أن عدد عمليات ضبط المخدرات واعتقال أباطرة المخدرات يُثبت أن الحكومة الفنزويلية قد التزمت بمكافحة هذه الآفة ابتغاء إضفاء الطابع الأخلاقي على الحياة العامة الوطنية والدولية.

٥٥ - وفيما يتعلق بالمعايير، قال إن الحكومة عملت على تعزيز الآليات القانونية وتشديد العقوبات. ولاحظ أن جمهورية فنزويلا البوليفية ليست بلدا منتجا للمخدرات، لكن المنظمات الإجرامية تسعى لتحويلها إلى إحدى طرق العبور الرئيسية نحو البلدان التي يكثر فيها الطلب. لهذا السبب، ترى الحكومة الفنزويلية أن البلدان المستهلكة والبلدان المنتجة تتحمل، وفقا لمبدأ المسؤولية المشتركة، واجب مكافحة هذه الآفة. ولتحقيق ذلك، يجب تعزيز التعاون، ولا سيما في منطقة البحر الكاريبي، من أجل تحسين فعالية الخطط الوطنية. وينبغي التأكيد، في هذا الصدد، على احترام السيادة والسلامة الإقليمية وعلى مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

٥٦ - وأكد أنه يجب مكافحة المخدرات على جبهتين. فيما يتعلق بالطلب، يجب أن تلتزم البلدان بخفضه بصورة فعالة مع توفير الرعاية للضحايا. وبخصوص العرض، يجب أن تراعي الدول سبل كسب عيش الشعوب، وبخاصة الشعوب الأصلية، حفظة التقاليد الثقافية المحلية منذ آلاف السنين. واختتم بيانه قائلا إنه ينبغي الإقرار بالأخطاء التي ارتكبت في الماضي في إطار مكافحة الاتجار بالمخدرات، وبالأخطاء التي تسببها للبيئة، وبالتالي لسبل عيش الجماعات الضعيفة، سياسات معينة لخفض الطلب.

٥٧ - **السيد ليو** (الصين): قال إن المجتمع الدولي حقق تقدما في مكافحة الاتجار بالمخدرات. ورغم ذلك فإن النتائج المحرزة فيما يتعلق بزراعة الخشخاش في ''المثلث الذهبي'' لجنوب شرقي آسيا ما زالت هشة؛ ويزداد حاليا باستمرار استعمال أنواع جديدة من المخدرات مثل الأمفيتامينات.

٥٨ - وأكد أن مكافحة إساءة استعمال المخدرات تظل مهمة معقدة وعسيرة. ويتعين على المجتمع الدولي، بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة أن يعيد تأكيد عزمه السياسي على التعاون لمكافحة ظاهرة الإجرام المرتبطة بالمخدرات. وينبغي للبلدان المتقدمة ينبغي أن تتحمل بشجاعة قدرا أكبر من المسؤولية في جهود مكافحة تلك الظاهرة وأن تمد البلدان النامية بمساعدة أكبر من حيث الأموال والتكنولوجيا والتدريب، مع احترام رغبات هذه البلدان، وأن تساعدها على تعزيز قدراتها. وينبغي كذلك تعزيز المساعدة المالية والتقنية لبلدان ''المثلث الذهبي'' من أجل تدعيم النتائج التي أحرزتها فيما يتعلق بمنع زراعة الخشخاش.

٥٩ - وأعرب عن امتنان الصين لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات للجهود التي بذلاها لحشد الأموال من أجل المساعدة التقنية وكفالة الاستخدام الأمثل للأموال وتعزيز القدرات، من أجل تعزيز التعاون الدولي في ميدان مكافحة المخدرات. وتشجع الصين المكتب على الاستمرار في تعزيز الحوار والتشاور مع المانحين، والبلدان المستفيدة، والبلدان والمؤسسات المعنية الأخرى. وأعرب عن ارتياح الصين لاعتماد قرار في الدورة الحادية والخمسين للجنة المخدرات احتفالا بالذكرى المائة لإنشاء اللجنة الدولية المعنية بالأفيون، التي اجتمعت لأول مرة في شنغهاي في شهر شباط/فبراير ١٩٠٩.

٦٠ - وأضاف أن الحكومة الصينية أعدت استراتيجية وطنية متكاملة وشاملة ومتوازنة لمكافحة المخدرات وقامت بمبادرات متنوعة ولا سيما فيما يتعلق بالتدريب على المنع، وإزالة السُّمية الطوعية، وإزالة السُّمية الإلزامية، وإعادة التأهيل بالعمل البدني، وتعلّم وسائل كسب القوت. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٨، اعتمدت الصين قانون مكافحة الاتجار بالمخدرات الذي سيمكّنها من استئناف جهودها في هذا الميدان.

٦١ - وأضاف أن الصين تساعد بلدانا مثل ميانمار على زراعة محاصيل بديلة وأنها عززت التعاون الثنائي في مكافحة المخدرات مع بلدان أخرى في أوروبا وأمريكا الشمالية.

٦٢ - وفضلا عن المخدرات، تهدد المجتمع الدولي بصورة متزايدة أنشطة إجرامية عبر وطنية أخرى مثل الفساد، وغسل الأموال، والإرهاب، والاتجار بالأشخاص. وقد أتاحت اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية واتفاقية مكافحة الفساد إطارا قانونيا للمجتمع الدولي لمكافحة الجريمة عبر الوطنية لكن ما زال يتعين إنجاز الكثير من أجل منع ومكافحة هذه الأنشطة.

٦٣ - ويرى الوفد الصيني أن البلدان يجب أن تطبق أحكام الاتفاقيات في إطار الاحترام المتبادل والسيادة والمساواة والمصلحة المتبادلة، وأن تكمل المفاوضات المتعلقة بإعداد اتفاقية عامة لمكافحة الإرهاب الدولي. وفي ميدان التعاون الدولي، ينبغي مساعدة البلدان النامية على تعزيز قدراتها بدون شروط.

٦٤ - وأضاف أن الصين تولي أهمية كبيرة لآليات التعاون الدولية والإقليمية لمكافحة الجرائم المرتبطة بالمخدرات وهي تشارك بفاعلية في تلك الأنشطة. وتطلب الصين من المجتمع الدولي أن يجري التحضيرات اللازمة لعقد الدورة الثانية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية.

٦٥ - وفي الختام قال إن الحكومة الصينية تعمل بصورة حثيثة على أداء الواجبات المنوطة بها بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وقد وقعت حتى اليوم ١٠٢ معاهدة مع ٥٨ بلدا في ميدان المساعدة القضائية، منها ٧٩ معاهدة بدأ نفاذها. وهي مستعدة لتعزيز المبادلات ولتبادل البيانات بشأن تجاربها مع بلدان أخرى ومع الأمم المتحدة، ولتعزيز التعاون معها بغية مكافحة الأنشطة الإجرامية المنظمة عبر الوطنية.

٦٦ - **السيد غياده** (نيجيريا): أكد من جديد أن نيجيريا تولي أهمية كبيرة لمكافحة المخدرات وأن بلده يثق تمام الثقة في النظام الدولي لمكافحة المخدرات وفي الآلية التي أنشئت لهذا الغرض. بيد أن وفده منشغل بحقيقة أن مبدأ المسؤولية المشتركة غير مطبق تطبيقا تاما، على نحو ما يتبين من التخصيص غير المتكافئ للموارد المتاحة لمكافحة المخدرات.وبما أن المجتمع الدولي لا يبذل جهودا كافية لمكافحة زراعة القنّب والاتجار به واستهلاكه على صعيد عالمي وبطريقة شاملة، فإنه يمكن أن تقوم مناطق أو دول أعضاء بتحديد أولويات خاصة بها على حساب غيرها من المناطق أو الدول الأعضاء. وأضاف أن الحكومة النيجيرية التي تكرس موارد كثيرة لمكافحة التصدير غير المشروع للمخدرات، ولا سيما الكوكايين والهيروين نحو مناطق أخرى من العالم، تود أن يساعدها شركاؤها الأجانب في مكافحتها لاستعمال القنّب.

٦٧ - وأشار إلى أن منطقة غرب أفريقيا أصبحت في السنوات الأخيرة حلقة هامة في الاتجار بالمخدرات. وقال إنه كان يمكن تفادي هذه الحالة لو وضع الشركاء الأجانب في الحسبان النداءات التي وُجّهت إليهم. وأضاف أن نيجيريا كانت قد استهلت بالفعل في عام ٢٠٠١ مبادرة مشتركة مع حكومة الولايات المتحدة لتفادي ظهور مثل هذه الحالة في المنطقة الفرعية. وتلزم اليوم موارد أكبر بكثير لتسوية هذه المشكلة التي تهدد الأمن في المنطقة الفرعية.

٦٨ - بيد أنه ينبغي الإعراب عن الارتياح للاهتمام الذي يوليه مجلس الأمن للمنطقة الفرعية في هذا الميدان. وقد نظر رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في مشكلة الاتجار بالمخدرات في المنطقة الفرعية، في تموز/يوليه ٢٠٠٧، وطلبوا من لجنة الجماعة أن تقدم إليهم خطة عمل لإيجاد حل على أساس الاستعجال. وستنظم لجنة الجماعة في نهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ مؤتمرا وزاريا

للنظر في المسألة ولتقديم توصية باعتماد مشروع إعلان سياسي. وستعد الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا كذلك خطة عمل إقليمية تحدد فيها التدابير التي يتعين اتخاذها على الصعيدين الإقليمي والوطني.

٦٩ - وفيما يتعلق بالاتجار بالأشخاص، قال إن الحكومة النيجيرية تؤكد من جديد تأييدها للمبادرة العالمية للأمم المتحدة لمكافحة الاتجار بالأشخاص، وهي مبادرة ستعزز التعاون في هذا الميدان. وقد استهل رئيس نيجيريا السيد عمر موسى يار، عدوا في آب/أغسطس ٢٠٠٨ مبادرة البطاقة الحمراء لوضع حد للاتجار بالأشخاص، وذلك بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص والمسائل المرتبطة به. وتأمل الحكومة النيجيرية أن يقدم المجتمع الدولي المساعدة التقنية، اللازمة لكي تفي بالتزاماتها في هذا الصدد. وطلب أن يعامل المواطنون النيجيريون ضحايا الاتجار (نساء وأطفالا) باحترام أن تصان كرامتهم. وإذا تقرر إعادتهم إلى الوطن، يجب إعلام السفارات النيجيرية في الخارج بذلك وأن يؤذن للأشخاص المعنيين بأخذ أمتعتهم الخاصة معهم. وأعرب عن إقرار الحكومة النيجيرية بأن هيئات معينة تابعة للأمم المتحدة وعاملة في نيجيريا قد ساعدت بلدها كثيرا على تحقيق نتائج جيدة، وهي تأمل أن تحصل تلك الهيئات على مزيد من الموارد المالية لإنجاز أنشطتها.

٧٠ - وأضاف أن نيجيريا تطلب من الدول الأعضاء التي لم تصدق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولها الاختياري أن تفعل ذلك دون مزيد من التأخير، وتكرر توجيه ندائها الداعي إلى إعداد خطة عمل عالمية لتطبيق البروتوكول بطريقة فعالة.

٧١ - **السيد سان** (الهند): قال إنه يود إبداء بعض التعليقات على بيان المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة كتوطئة لملاحظاته فيما يتعلق بالهند.

٧٢ - ولاحظ أن الاعتبارات الفلسفية المثارة بخصوص أسباب المشاكل التي ظهرت ليست مقنعة في رأيه. وأضاف أنه، عوضا عن التشديد على عوامل مثل عدم كفاية النتائج الاجتماعية - الاقتصادية المحرزة وعدم سيادة القانون، ينبغي بالأحرى المساعدة على تعزيز هياكل حفظ النظام وعلى مكافحة الجريمة بمزيد من الحزم على الصعيدين الداخلي والخارجي على السواء. وأكد أن التنمية الاقتصادية، التي تمثل بالتأكيد ضرورة قصوى في حد ذاتها، تندرج في إطار اختصاصات هيئات أخرى مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو مؤسسات بريتون وودز بعد إصلاحها.

٧٣ - وبالمثل، ففيما يتعلق بالفساد كسبب للمشكلة، أثبتت أمثلة عديدة أن الفساد لا يستتبع بالضرورة انتشار الاتجار بالمخدرات. وهكذا فإن القول بأن إنتاج المخدرات في أفغانستان يحدث في مناطق يفلت زمامها إلى حد كبير من نطاق سيطرة الحكومة المركزية لا يعطي صورة حقيقية للحالة السائدة. والسبب الأساسي للمشكلة في أفغانستان، على النحو المذكور في معظم التقارير، هو أن القوة الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان والأمم المتحدة لم تتمكنا من إيجاد بدائل حقيقية لإنتاج الخشخاش. ومن جهة أخرى، فإن حركة طالبان هي التي تستعمل المخدرات كمصدر لتمويل الإرهاب، مجسدة بذلك ظاهرة ارتباط الإرهاب بالمخدرات.

٧٤ - وأعرب عن رأي مؤداه أن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة يجب أن يركز بالتالي على أسباب فورية وملموسة وأن يطبق استراتيجية فعالة ومنسقة تسمح بالتصدي لتلك الأسباب. وأضاف أنه يرى تناقضا بين ملاحظة المدير التنفيذي بأن بلدان أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي "واقعة بين نيران أكبر منتجي الكوكايين

ومستهلكيها الرئيسيين'' من جهة، وغلق المكتب الإقليمي التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في بربادوس من جهة أخرى، إذ أن المكتب الإقليمي كان يقدم خدمات لـ ٢٩ دولة وإقليما. وإذا كان السبب ماليا فإنه يجب تسوية هذه المشكلة في إطار الميزانية أو بتوجيه نداءات لتقديم تبرعات وليس بواسطة إجراء إداري.

٧٥ - بيد أنه أعرب عن الامتنان لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة للعمل الذي يقوم به من أجل تحسين التنسيق الدولي عن طريق تعزيز قدرات مختلف البلدان بفضل إعداد آليات وطنية لمكافحة الإرهاب في إطار التشريع الجنائي. ولكنه لاحظ عدم كفاية الوسائل المتاحة للمكتب لكي يلبي طلبات المعونة.

٧٦ - وقال إنه، إذ يتذكر السرعة التي تتغير بها الإشارات الضوئية، لن يقرأ سوى جزء من بيانه الذي تم تعميمه في القاعة، لكنه يطلب إدراج ذلك البيان في محضر الجلسة.

٧٧ - وبالإشارة إلى أن الهند طرف في عدد كبير من الصكوك الدولية لمكافحة الاتجار بالمخدرات وأنها لديها الآن قدر هام من النصوص التشريعية، منها بالخصوص أحكام متعلقة بمراقبة السلائف الكيميائية وقانون لمكافحة غسل الأموال، دعا إلى زيادة التعاون الدولي لمكافحة عدة آفات متداخلة: الاتجار بالمخدرات، وغسل الأموال، والجريمة المنظمة عبر الوطنية، والاتجار بالأسلحة. وإذا كان اعتماد استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ قد شكل خطوة هامة، فإنه يجب الآن اعتماد الاتفاقية العامة بشأن الإرهاب الدولي، دون تأخير، في إطار نهج عدم التسامح على الإطلاق إزاء أي شكل من أشكال الإرهاب.

٧٨ - **السيد سوي** (ميانمار): قال إنه يتحتم على المجتمع الدولي أن يتعاون لمكافحة آفة المخدرات وأن يكرس جهودا متساوية لخفض العرض والطلب. ولاحظ أن ذلك هو ما تفعله ميانمار في إطار خطة للقضاء على المخدرات في غضون ١٥ سنة، استُهلت في عام ١٩٩٩ وتتضمن تدابير للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية لمناطق الحدود التي يأتي منها معظم إنتاج الخشخاش، وذلك بالخصوص من خلال تهيئة وسائل أخرى لكسب القوت للمزارعين الذين يتخلون عن زراعة الخشخاش. وقد أدت هذه الجهود إلى خفض الإنتاج بنسبة ٨٢,٥ في المائة في فترة ما بين ١٩٩٧ و ٢٠٠٧ وإلى القضاء عليه تماما في مناطق مونغلا، وكوكنغ، ووا. ولاحظ أن معلومات عن هذه الإنجازات واردة في تقرير الأمين العام (A/63/111) وفي مصادر أخرى.

٧٩ - وقال إنه من المؤسف مع ذلك أن شركاء معينين في التنمية لا يقرّون بحجم العمل الذي لم تنفك ميانمار تنجزه على الصعيد الوطني وداخل رابطة أمم جنوب شرقي آسيا. وأكد من جديد على أهمية وجود مساعدة دولية مطّردة على تهيئة مصادر دخل بديلة لمزارعي خشخاش الأفيون لكي لا تتلاشى المكاسب التي تم تحقيقها.

٨٠ - وأكد أن التعاون الدولي لازم كذلك في مواجهة التهديد الخطير الجديد الذي تشكله المنشطات الأمفيتامينية وأضاف أن ميانمار، التي لا تنتج ولا تستورد أيا من السلائف الكيميائية المعنية، تتعاون على نحو وثيق مع جيرانها لوقف الاتجار بها.

٨١ - **السيد توه** (سنغافورة): أشار إلى التقرير العالمي عن المخدرات (٢٠٠٨) الذي أصدره مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وذكّر بأن استهلاك المخدرات على الصعيد العالمي ينحصر في أقل من ٥ في المائة من السكان الراشدين، لكنه أضاف أنه ما زال يتعين، رغم أوجه التقدم المحرز، إنجاز الكثير في مجال مكافحة المخدرات.

٨٢ - وأضاف أن سنغافورة، التي تواجه مشكلة المخدرات منذ استقلالها في عام ١٩٦٥، افتقرت خلال فترة طويلة

لوسائل التنسيق، إلى أن تم في عام ١٩٩٤ اعتماد استراتيجية شاملة تتمثل محاورها في أربعة ميادين استراتيجية: المنع، والردع، والعلاج، وإعادة التأهيل، وسمحت بتحقيق نتائج مشجّعة. فيما يتعلق بالمنع، تتعاون السلطات المختصة مع المجلس الوطني لمكافحة إساءة استعمال المخدرات، المنشأ في عام ١٩٩٥، والمجموعات العرقية المختلفة، ووزارة التعليم، لتوعية الشباب بأخطار المخدرات. وعلى صعيد الاتجار بالمخدرات، تنظم السلطات الوطنية عمليات شرطة منتظمة ضد المتاجرين وتعمل بتعاون وثيق مع بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا وشركاء دوليين آخرين، ولا سيما أستراليا. وفيما يتعلق بالعلاج وإعادة التأهيل، يجرى تكييف البرامج مع مدى خطورة الإدمان ودرجة رغبة المدمن في تلقي العلاج. مما ييسر إعادة إدماج المدمنين عند مغادرتهم السجن أو عقب فترة العلاج برامج المساعدة في البحث عن عمل، والتدريب، وإعادة التأهيل بالمبيت إثر الشفاء.

٨٣ - وأعلن في خاتمة بيانه أن سنغافورة تظل مصممة على مكافحة آفة المخدرات وستكيف استراتيجياتها تبعا لتطور الاتجاهات في مجالي الاتجار والاستهلاك، وأكد أنه يتحتم مواصلة التعاون الدولي في هذا الميدان.

٨٤ - **السيد تانين** (أفغانستان): قال إن الاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات أدت إلى انخفاض واضح في زراعة وإنتاج خشخاش الأفيون بالمقارنة مع عام ٢٠٠٧، وأشار إلى الأرقام الواردة في التحقيق الذي نشره مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في شهر آب/أغسطس ٢٠٠٨ (دراسة استقصائية بشأن الأفيون، أفغانستان، ٢٠٠٨). وبفضل التدابير التي اتخذتها الحكومة الأفغانية في مجالي الشرطة والاقتصاد، أقلعت ١٨ مقاطعة من بين مقاطعات أفغانستان الـ ٣٤ عن زراعة خشخاش الأفيون (مقابل ٦ فقط في ٢٠٠٦) وقد سجلت أبرز النتائج في مقاطعة نانغارهار التي لم تعد تنتج الأفيون في حين أنها كانت تحتل الرتبة الثانية ضمن المقاطعات المنتجة في عام ٢٠٠٧.

٨٥ - وذكر أن زراعة ٩٨ في المائة من خشخاش الأفيون تجرى في سبع ولايات في الجنوب الغربي (فرح، وهلمند، وكندهار، ونيمروز، وأوروزغان، وداي كوندي، وزبول) حيث استقرت طالبان وتنظيمات مافيا المخدرات، قال ممثل أفغانستان إنه يتعين حتما كسر الصلة المباشرة بين إنتاج المخدرات غير المشروعة والاتجار بها من جهة، وتمويل الجماعات الإرهابية والأنشطة غير المشروعة من جهة أخرى.

٨٦ - وأكد أن انعدام الأمن، والفقر المدقع، والضغط الذي يمارسه المتاجرون والمجموعات الإجرامية المحلية، هي الأسباب الرئيسية لانتشار زراعة الخشخاش، ويجب أن يساعد المجتمع الدولي أفغانستان، دون تأخير، على مواصلة تطبيق استراتيجيتها الوطنية لمكافحة المخدرات وبصورة خاصة في الميادين التالية: القمع، والسبل البديلة لكسب القوت، ومكافحة الفقر، والتعاون الإقليمي. ومن جهة أخرى، فإن ارتفاع أسعار المواد الغذائية في العالم والجفاف قد تسببا في أزمة غذائية في أفغانستان، وهي أزمة يرتب عليها، مع ذلك، الأثر الإيجابي المتمثل في جعل زراعة القمح مربحة بقدر أكبر وبالتالي أكثر إغراء. وبالرغم من أن الطلب العالمي على المخدرات يبدو مستقرا، ما زال يوجد ٢٥ مليون مدمن في العالم. وفي هذا السياق، قال إن الوفد الأفغاني يؤكد على المبدأ الذي ذكره الأمين العام في تقريره (A/63/111) والذي أعيد تأكيده في الدورة الحادية والخمسين للجنة المخدرات: إن العمل في مكافحة مشكلة المخدرات مسؤولية مشتركة تفرض توخي اتباع نهج متكامل ومتوازن، قائم على أساس سياسات وطنية ودولية. وأكد كذلك على حقيقة أن فعالية تدابير خفض العرض في المناطق المنتجة تتوقف على خفض الطلب في جميع مناطق العالم.

٨٧ - وبالإشارة إلى التوصيات الواردة في قرار مجلس الأمن ١٨١٧ (٢٠٠٨)، استرعى الانتباه إلى ضرورة وضع حد نهائي لتحويل وجهة السلائف التي يمكن أن تُستخدم في أفغانستان لإنتاج الهيروين. وبما أن أفغانستان بلد غير ساحلي فإن تجار المخدرات يمرون عبر بلدان مجاورة وبلدان أخرى لبلوغ الأسواق الأوروبية. ويجب بالتالي تعزيز الضوابط على الحدود والتعاون فيما بين السلطات القضائية وسلطات الشرطة للبلدان المعنية. ولاحظ في هذا الصدد أن تبادل المعلومات والشروع في عمليات مشتركة في ٢٠٠٨ قد أديا إلى ضبط كميات كبيرة في أفغانستان وفي البلدان المجاورة والمنطقة ككل. وأكد أنه يجب، من جهة أخرى، تنفيذ الاتفاق الثلاثي بين أفغانستان وباكستان وجمهورية إيران الإسلامية، الموقع في عام ٢٠٠٧، لتعزيز الضوابط على الحدود وتيسير تبادل المعلومات.

٨٨ - وأعرب في الختام عن ارتياحه للدعم المقدم من المجتمع الدولي، ولا سيما مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وفي الوقت نفسه، أعرب عن تخوفه من أن تنعكس النتائج التي أحرزها بلده في حالة فتور اهتمام المجتمع الدولي.

٨٩ - **السيد جينبايف** (قيرغيزستان): أشار إلى أن بلده طرف في اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب العقوبة أو المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة وأنه انضم في عام ٢٠٠٨ إلى بروتوكولها الاختياري، وقال إن قيرغيزستان أنشأت فريقا عاملا لإعداد آلية منع وطنية تطبيقا للمبادئ التي ينص عليها هذان الصكان.

٩٠ - وقال إن قيرغيزستان وضعت في حزيران/يونيه ٢٠٠٨ استراتيجية لفترة سنتين تهدف إلى: تحسين التشريع الوطني المتعلق بإعادة التأهيل الاجتماعي للسجناء، وإعداد السجناء لساعة الإفراج عنهم، وكفالة إعادة الإدماج الاجتماعي للسجناء بعد إطلاق سراحهم، والعمل على تحقيق تعاون هيئات الصحة المدنية وسلطات السجون من أجل التكفّل بالسجناء طبيا وصحيا في أثناء فترة احتجازهم وعند الإفراج عنهم.

٩١ - وذكر أن بلده ألغى عقوبة الإعدام في سنة ٢٠٠٧ وأنه استعاض عنها بالسجن مدى الحياة. وقال إن قيرغيزستان، وعيا منها بأن السجناء أفراد في المجتمع، تحرص على حماية حقهم في حرية التعبير وفي الحياة، من خلال السعي إلى تهيئة ظروف احتجاز إنسانية، وإلى عدم تهميشهم بعد الإفراج عنهم. وتسترعي قيرغيزستان انتباه الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية إلى الحالة السيئة لسجون قيرغيزستان وتطلب من الدول المانحة أن تساعد على تهيئة ظروف عيش لائقة للسجناء، ولا سيما أولئك الذين حُكم عليهم بالسجن مدى الحياة، وعلى تيسير إعادة الإدماج الاجتماعي للسجناء السابقين.

٩٢ - **السيدة بانزون - أبالوس** (الفلبين): قالت إنه تم الإبلاغ في سنة ٢٠٠٧ عن ٤ ٢٧٨ مخالفة للتشريع الوطني المتعلق بالمخدرات، وإن أعمار ١٩ في المائة من مرتكبي تلك المخالفات كانت تتراوح بين ٢٥ و ٢٩ عاما، وإن العقاقير المستهلكة الأكثر شيوعا هي كلورهيدرات الأمفيتامين والقنّب. ومن جهة أخرى، انخفض عدد مواقع زراعة القنّب بنسبة ٥٧ في المائة في عام ٢٠٠٧. وفيما يتعلق بالقمع، ألقي القبض على ١٠ ٠٦١ شخصا في عام ٢٠٠٧ وقُدّم ٨ ٧١٣ شخصا للمحاكمة في قضايا اتجار بالمخدرات، وتم تفكيك ٩ مختبرات سرية و ١٣ موقعا للتخزين. وتتمثل محاور استراتيجيات خفض الطلب والعرض المتصلة بالمخدرات التي تطبقها الفلبين في المنع، والعلاج، وإعادة التأهيل، ومكافحة استعمال المخدرات غير المشروعة والاتجار بها، واحترام القواعد التنظيمية، واعتماد تدابير قضائية وتشريعية، والتعاون الوطني والإقليمي والدولي.

٩٣ - وأضافت أن التطبيق التام للقانون المتعلق بالمخدرات الخطيرة، بتنسيق من دائرة قمع الاتجار بالمخدرات، وتعاون القطاع العام والمجتمع الدولي، وبالخصوص على المستوى المحلي، يبعثان على الأمل في أن تتغلب الفلبين على المشكلة. وقالت في الختام إن الوفد الفلبيني يرى أن التدابير الوطنية لا تمثل إلا جزءا من الحل وهو يدعو إلى التعاون الدولي ضد هذه الآفة التي تمس أساسا الفئات الأكثر ضعفا.

٩٤ - **السيدة فومّاتشانه** (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية): أعربت عن الامتنان للمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على بيانه وعلى دوره الحاسم، وبالإشارة إلى التقرير العالمي عن المخدرات (٢٠٠٨)، أعربت عن الارتياح للنتائج المحرزة في مجال الاستهلاك. بيد أنها أكدت على أن هذا الاتجاه يمكن أن يُعكس تحت تأثير زيادة هائلة في زراعة الخشخاش والكوكا، ولا سيما في المناطق التي تكون فيها سلطة الحكومة المركزية ضعيفة وفي حالة حدوث زيادة في الاستهلاك في البلدان النامية. وفضلا عن ذلك، يسلك التجار طرقا جديدة في العديد من مناطق العالم، وبالتالي، فإن التعاون الدولي وتبادل المعلومات أصبحا الآن أهم من أي وقت آخر.

٩٥ - وأشارت إلى أن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية قد صدّقت على الاتفاقيات الدولية الثلاث المتعلقة بمراقبة المخدرات ووقعّت اتفاقات مختلفة ثنائية ومتعددة الأطراف وهي مصمّمة على تنفيذ الإعلان السياسي الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العشرين، وقد حققت الأهداف المقررة سنتين قبل الأجل المحدد، وهو عام ٢٠٠٨.

٩٦ - وأضافت أن بلدها قد أُعلن رسميا بلدا خاليا من الأفيون في شباط/فبراير ٢٠٠٦ وأن زراعة الخشخاش، التي انخفضت بنسبة ٤٠ في المائة فيما بين ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ قد أُبقيت في مستوى منخفض للسنة الثالثة على التوالي. وعلى الرغم من الإنجازات التي تم تحقيقها فإن النصف من مجموع صغار المزارعين يمكن أن يستأنفوا زراعة الخشخاش إن لم تتوفر لهم وسائل بديلة لكسب القوت.

٩٧ - وبخصوص خفض الطلب، قالت إنه تم توسيع نطاق برامج وخدمات المنع والمعالجة وإعادة التأهيل، وتحسينها، كما نُظّمت حملات توعية لتشجيع المجموعات المحلية على مكافحة إنتاج المخدرات والاتجار بها وإساءة استعمالها. وأقيمت في مختلف أنحاء البلاد مراكز لإعادة تأهيل المدمنين ومعالجتهم، في إطار التعاون الثنائي وبالاشتراك مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

٩٨ - وفي مجال القمع، اتخذت إجراءات لتعزيز قدرات الأفراد المكلفين بإنفاذ القانون ولتحسين الرقابات على الحدود، وذلك، بوجه خاص، من خلال إقامة مكاتب اتصال عند نقاط الحدود الأكثر حساسية. وبدأ نفاذ القانون الأول بشأن المخدرات في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، وسيجري إعداد خطة إطارية وطنية لمراقبة المخدرات (٢٠٠٩-٢٠١٣) بالتعاون الوثيق مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والجهات الفاعلة الرئيسية على الصعيد الوطني.

٩٩ - ومع الإعراب عن الامتنان للمجتمع الدولي والمانحين على مساعدتهم وتعاونهم، أبرزت في ختام بيانها أن إدامة النتائج المحرزة يتطلب توفير معونة كافية للمنتجين السابقين للخشخاش والمدمنين السابقين تكون متكيفة مع أوضاعهم وطويلة الأجل. وفضلا عن ذلك، فبما أن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية تتعرض لخطر أن تصبح ممر عبور للمخدرات، لا بد من مواصلة مساعدتها على تطبيق الخطة الإطارية الوطنية لمراقبة المخدرات.

رفعت الجلسة في الساعة ١٨/١٥.